



علاقات المغرب وغرب إفريقيا.. المحددات والتفاعلات

د. محمد بوبوش

باحث في العلاقات الدولية - مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية - وجدة - المملكة المغربية.



ثقافية تاريخية ممتدة، ودور ريادي في القارة، خصوصاً في منطقة غرب إفريقيا (السودان الغربي).

وقد عملت المملكة المغربية، خلال السنوات الأخيرة التي أعقبت تولي الملك محمد السادس العرش، على بناء سياسة إفريقية، قوامها تعميق التعاون الدولي وتوحيده مع بلدان

لا يُعد الانتماء المغربي لإفريقيا محض انتماء جغرافي فحسب، ولا هو مجرد تعبير عن مكانته كمركز إقليمي أساسي في شمال القارة، وحلقة وصل أساسية بينها وبين الفضاء المتوسطي، إن العلاقة بين المغرب ومجاله الإفريقي هي تعبير في الأساس عن انتماء حضاري عريق، وعلاقات



اتجهت الدبلوماسية المغربية للتكيف مع تطورات الطرفية الدولية المطبوعة بتزايد التنافس الدولي حول إفريقيا جنوب الصحراء

ولعلّ شساعة المجال الجغرافيّ للساحل الإفريقي خلقت نوعاً من الاختلاف حول الدول التي تنتمي إليه، فسياسياً، وبالرجوع إلى مجموع الدول التي ضمّتها لجنة مكافحة الجفاف التي أنشئت سنة ١٩٧١م؛ فإنّ دول الساحل الإفريقي هي: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد وبوركينا فاسو، ثم أضيفت كل من: غينيا بيساو والرأس الأخضر، ونظراً لزحف الصحراء تُضاف كل من: السودان، إثيوبيا، الصومال، وكينيا^(٤).

«الساحل» إذن منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات؛ ممّا أهلها لتكون واحة سلام وتواصل، وجسراً رابطاً بين الحضارتين الإفريقية والعربية، ولكن الصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع؛ وصارت نقاط قوتها هي مقّاتها ونقاط ضعفها؛ حين تحوّل موقعها الجغرافيّ إلى منطقة تتحارب فيها الثقافات والإثنيات.

ولمنطقة الساحل الإفريقي اليوم معنى جيوسياسيٍّ أوسع، يأخذ بعين الاعتبار كلّ الدول التي تشكّل الحزام الحدوديّ للصحراء الكبرى، أي بإضافة دول الشمال الإفريقي، وخصوصاً دول المغرب العربيّ، لذلك تُعدّ منطقة الساحل الإفريقي

إفريقيا جنوب الصحراء، واتجهت الدبلوماسية المغربية للتكيف مع تطورات الطرفية الدولية المطبوعة بتزايد التنافس الدوليّ حول إفريقيا جنوب الصحراء، وتيسير اقتناص الفرص التي توفّرها؛ حيث سعت إلى تعزيز تموقع المغرب في القارة الإفريقية، وخدمة قضايا المصلحة الوطنية، مستخدمةً في ذلك كلّ الأدوات الاقتصادية والسياسية والدينية^(١).

أولاً: محددات علاقات المغرب مع غرب إفريقيا والساحل؛

أبعاد الساحل الإفريقي ودوله:

يمتد «الساحل»^(٢) من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، من موريتانيا إلى السودان، مروراً بمالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد والسودان، ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربيّ المطلّ على المتوسط. إنّ تسمية الساحل تعني- تقليدياً-: الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء^(٣)، و «الساحل» هو الاسم العربيّ الذي أطلقه المسلمون الفاتحون، أو الناشرون للإسلام في إفريقيا، على خطّ التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية.

(١) التوجهات الجديدة للسياسة الإفريقية للمملكة المغربية، موقع مغرس، ١٢/٠٥/٢٠١٤م، على الرابط: <http://www.maghress.com/attajdid/111982>

(٢) يُعرف الساحل بوصفه: الخطّ الفاصل بين إفريقيا الشمالية (البيضاء) وإفريقيا جنوب الصحراء (السوداء)، وهو معبرٌ تجاريّ تاريخيٌّ تقليديّ بين منطقة غرب إفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ومن أسمائه المشهورة: «بلاد السببة»، وهي بلاد يقطنها غالبية من الطوارق والعرب والسونراي والفلان، ويحويها المسلحون - طولاً وعرضاً - من العرب والطوارق أساساً لتأمين القوافل وحراسة قطعان المواشي؛ بحثاً عن الكلأ، دون حدودٍ، أو دولةٍ، أو سلطةٍ، أو نظام.

(٣) Mehdi Taje, «Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain», college de defence de l'OTAN, NDC occasionel paper 19, decembre 2006, p 6

(٤) Mehdi Taje, «Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain», op.cit, p6

من أكثر المناطق المفتوحة شساعة في العالم، بمساحة تفوق تسعة ملايين كيلومتر مربع.^(١)

مشكلات شمال إفريقيا والساحل؛

في منطقة الساحل لسنا أمام أزمة محدّدة، وإنما أمام أزمات متعدّدة ومتشعبة، بعضها مزمن وقديم، مثل أزمة الطوارق والنزاعات الترابية والإثنية، وبعضها جديدٌ ناتج عن فشل الدولة وضعفها.^(٢)

وتعدّ منطقة شمال إفريقيا والساحل والصحراء فضاءً خصباً للجريمة المنظمة العابرة للحدود بكلّ أنواعها، مثل: المخدرات، الهجرة السريّة، الجريمة الإلكترونية، غسل الأموال، التهريب (سجائر - المواد الغذائية - الأسلحة)، الأمر الذي جعل المنطقة مصدراً لتهديدات أمنية إقليمية ودولية خطيرة.^(٣)

وأصبحت الفضاءات الواسعة لمنطقة الصحراء الكبرى وساحل غربي إفريقيا المناطق المفضلة

المحدد الأول: قضية الصحراء؛

فالتوتر القائم بين المغرب والجزائر في هذا الملف، يُبعد كلّ الشراكات الأمنية الممكنة، نظراً لغياب الثقة بينهما، فبرغم تصريحات الخارجية المغربية والجزائرية بأنّ النشاط المسلح في المنطقة المغربية يشكّل تهديداً كبيراً للأمن والاستقرار؛ فإنّ مشكل الصحراء يجعل من وجود

(١) أحمد إدريس: منطقة الساحل الإفريقي، وأمن المغرب العربي، في: المغرب العربي وإفريقيا، أوراق مجموعة الخبراء المغاربة - مركز الدراسات المتوسطية والدولية - تونس - فبراير ٢٠١٢م، ص ٩.

(٢) نقصد بذلك: قوس الأزمات، انطلاقاً من الأزمات الإثنية المستعصية بالسودان (جنوب السودان، الآن دارفور)، التشاد، وصولاً إلى الشروخات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، نيجيريا ومالي وموريتانيا.. انظر:

د. أمحمد برفوق: منطلق الأمانة في ساحل الأزمات، موقع العلوم السياسية الجزائري ٢٩ أبريل ٢٠١٠م، على الرابط: <http://politics-ar.com/ar2/?p=3003>

د. محمد بويوش: الأمن المغربي المشترك وتحديات الاندماج الإقليمي، في: الإصلاحات السياسية والمؤسسية بالدول المغاربية وأفاق الاندماج، أعمال الندوة الدولية المغربية المنظمة من طرف كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة، بتعاون مع مؤسسة هانس سايدل - ألمانيا، ومعهد الدراسات الإفريقية - جامعة محمد الخامس السويسي - الرباط، يومي الجمعة والسبت ٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠١٢م، ص ١٦٠.

(٣) ولفرام لآخر: الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، برنامج كارينغي للشرق الأوسط، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م، أوراق مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، على الرابط: <http://carnegieendowment.org/files/fulltext-ar1.pdf>

(٤) مهدي تاج: المستقبل الجيو - سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠ أكتوبر ٢٠١١م، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/reports/2011/10/20111020123249824.htm>

(٥) نقصد بذلك مثلاً: تجمّع دول الساحل والصحراء - الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) - اتحاد المغرب العربي - الكوميسا - المنطقة التقديّة لغرب إفريقيا - منظمة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك).

محمد بن حمورثيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية: تهديد المغرب الكبير يبدأ من مالي، في حوار مع موقع مغاربية، على هامش منتدى مراكز الأمان، ٢٥ يناير ٢٠١٣م، على الرابط: <http://magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar-reportage/25/01/features/awi/reportage/2013>



**يرتبط المغرب مع البلدان
الإفريقية بأكثر من 500
اتفاقية للتعاون، تشمل
مختلف المجالات والقطاعات
السياسية والدبلوماسية
والاقتصادية والاجتماعية
والثقافية والدينية والإنسانية**

والاجتماعية والثقافية والدينية والإنسانية، إلى جانب اتفاقيات متعددة الأطراف، تشكل بدورها آلية متجددة، تمكن هذه الدول من الاستفادة من الخبرة المغربية في القطاعات التقنية، وكذا من تمويلات ثنائية ومتعددة.

١ - الدبلوماسية الاقتصادية:

إنّ الفعل السياسي الناجع يحتاج إلى مقارنة تمويلية ذات أثر مباشر في السكان، وقد تنبّه المغرب إلى أنّ غرب إفريقيا ما زال منطقة بكرةً، فكثّف استثماراته الاقتصادية والتنمية فيها، وتبّهت الصين إلى هذا الجانب أيضاً، ونزلت بثقلها الاستثماري، وحققت نجاحاً أقلق كثيراً من المنافسين، فهل يمتلك المغرب مؤهلات تلتق كثيراً من المنافسين اقتصادياً؟ هل يمتلك المغرب مؤهلات تمكنه من أداء دور اقتصادي واستثماري في إطار ما يُسمّى: «محور جنوب-جنوب»؟ ثمّ أئمة استقلالية في القرار الاقتصادي المغربي؟ أو أنه ينطلق من تنسيق مع القوى الغربية، وفي مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة؟

ضمن هذا السياق؛ بلغت قيمة المبادلات التجارية بين المغرب ودول الساحل ٧,١١ مليار درهم عام ٢٠١٠م، وارتفعت قيمة الصادرات المغربية من ٥,٨ مليارات درهم عام ٢٠١٠م؛ إلى ٧,٢ مليارات درهم

تصوّر محدّد ومشارك حول التحديات الأمنية بالمنطقة أمراً مستبعداً.^(١)

المحدد الثاني: ما يجري في منطقة الساحل:

فالجزائر تُصِرُّ على إبعاد المغرب، بحجة الجغرافيا، وتحمله مسؤولية بعض أعمال العنف من خلال خلق حركة مقاتلة هناك^(٢)، والمغرب ينبّه إلى أنّ منطقة الساحل على وشك التحول إلى «أفغانستان» جديدة، ويعتبر ما يجري فيها تهديداً للأمن القومي المغربي؛ خصوصاً أنها مرتبطة بدول ملتصقة جغرافياً بالمغرب، كموريتانيا مثلاً.

المحدد الثالث: مطلب فتح الحدود بين المغرب والجزائر:

فاستمرار إغلاق الحدود (منذ ١٩٩٤م) يُبعد كلّ فرضيّات التعاون والشراكة الأمنية، ويفتح المجال لتبادل الاتهامات حول انفلات المراقبة، وهو الوضع حالياً.^(٣)

ثانياً: أدوات ترسيخ النفوذ المغربي في غرب إفريقيا والساحل:

يرتبط المغرب مع البلدان الإفريقية بأكثر من ٥٠٠ اتفاقية للتعاون، تشمل مختلف المجالات والقطاعات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية

(١) د. محمد بويوش: تطورات قضية الصحراء في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة، التقرير (٤)، ٢٠١٤م، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، وجدة، ص ١٨٠ وما بعدها.

(٢) يتعلق الأمر بحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المتخصصة في خطف الرهائن، انظر: د. الحسن بوقتطار: السياسة الخارجية المغربية، ٢٠٠٠-٢٠١٣، سلسلة مواضيع الساعة، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد ٨٦/٢٠١٤م، ص ٨٧.

(٣) د. عبدالرحيم المنار اسليمي، في حوار أجرته معه swissinfo.ch في موضوع: مرتكزات الاستراتيجية الأمنية في المغرب تغيّرت بشكل كبير، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٢م، على الرابط: <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=33733586>

وفي قطاع الاتصالات؛ تسيطر اتصالات المغرب على معظم أسهم الشركة الموريتانية موريتيل Mauritel، وتستحوذ على ٥١٪ من أسهم أوناتيل البوركيناابية، وتحتر، منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧م، نحو ٥١٪ من أسهم شركة غابون تيلكوم Gabon Telecom^(٦).

وبدأت شركة مناجم Managem عملها بالغابون، والكونغو الديمقراطية والسودان وإثيوبيا وموريتانيا في قطاع المعادن، ويأتي في الصدارة الذهب والنحاس، فتمكّنت بذلك مجموعة أوناف^(٧)، عبر ذراعها المنجمي، من استغلال عدة وحدات بكل من غينيا ومالي وبوركيناافاسو والنيجر، وتمثّل القارة بالنسبة إلى شركة مناجم المجال الطبيعيّ للامتداد والتطور.

أما في قطاع النقل؛ فقد استحوذت الخطوط الملكية المغربية RAM على ٥١٪ من رأسمال الشركة السنغالية Air Sénégal International، وهي النسبة نفسها التي تساهم بها شركة النقل البحري المغربية كوماناف Comanav ضمن الشركة السنغالية سومات Somat.

الدبلوماسية العامة والفاعلين غير الحكوميين، ملف صحفي بعنوان: ملتقى السفراء المغاربة المعتمدين في إفريقيا، «الدبلوماسية المغربية في إفريقيا: مقاربة مجددة لأولوية استراتيجية»، ١٠/٨/٢٠١٢م، يحي بولحية: المرجع السابق، ص ٨٠.

(٦) المرجع نفسه، ص ٨٠.

(٧) مجموعة أوناف، بالفرنسية: Omnium Nord Afr icain (أومنيوم شمال إفريقيا)، هي شركة متعددة النشاطات، تعد أكبر شركة مغربية على الإطلاق، وإحدى أضخم الشركات في العالم العربي، يرجع تأسيسها إلى سنة ١٩١٩م، زمن الانتداب الفرنسي، لها وزن كبير في الاقتصاد المغربي عبر فروعها المسيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد، كقطاع الحليب ومنتجاته، صناعة السكر، الزيوت، المناجم، البيع بالتجزئة، إلى جانب هيمنتها على أكبر بنك خاص في المغرب، وهو التجاري وفا بنك. تمتلك العائلة الملكية الحاكمة بالمغرب حصّة كبيرة من أسهم الشركة، وتتمتع الشركة بمعاملة تفضيلية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

عام ٢٠١٠م، وعلى النحو نفسه تزايدت الواردات المغربية من المنطقة من ٤,٤ مليار درهم؛ إلى ٤,٥ مليارات درهم^(٨)، وهي قيمة لا يمكن أن تُقارن بقيمة المشاريع الصينية في المنطقة التي تجاوزت ٩,٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٦م^(٩).

لقد توجّه المستثمرون المغاربة نحو قطاع البنوك والمؤسسات المالية، وقطاع الاتصالات، وصناعة الإسمنت، وقطاع المناجم، والنقل والإسكان^(١٠)، وضمن هذا السياق سيطرت المؤسسة التجارية وفابنك Attijari wafabank على ٦٦,٦٧٪ من رأس البنك السنغالي التونسي، واستحوذت على ٥١٪ من أسهم بنك مالي الدولي البالغة نحو ٦٠ مليون أورو، ومن جانبه يعد البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE Bank مؤسسة بنكية رائدة في غرب إفريقيا، إذ بلغت مساهمته ٢٥٪ ضمن ما يُسمّى: بنك إفريقيا UEMOA، وهو ثالث مجموعة بنكية ضمن الاتحاد الاقتصادي والماليّ لغرب إفريقيا^(١١).

يركّز المغرب في علاقاته الإفريقية أيضاً على تأهيل الموارد البشرية، إذ يتابع نحو ثمانية آلاف طالبٍ إفريقيّ دراساتهم العليا بالجامعات والمعاهد المغربية، وقد استقبلت المؤسسات العمومية المغربية، برسم الموسم الأكاديمي ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م، ٧٠٤٦ طالباً من أصل ٤١ دولة إفريقية، منهم ٦٦٦٨ طالباً ممنوحاً^(١٢).

(١) Performance commercial du Maroc sur le marché de l'Afrique Subsaharienne, Ministère de l'économie et des finances, Direction des Etudes et des Prévisions Financières (avril 2012), p: 9

(٢) يحي بولحية، المرجع السابق، ص ٧٩.

(٣) Performance commercial du Maroc sur le marché op.cit, p: 9

(٤) 10-op.cit, p: 9

(٥) المملكة المغربية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، مديرية

وطيدة بالمنطقة، خصوصاً عبر الطرق الصوفية. وقد ظلّ المغرب ملتقىً لتفاعل الحضارات والثقافات، بفضل تشبّثه بقيم الحرية والتسامح والانفتاح، ما أهله لأن يمدّ جسوراً لنشر الإسلام وقيمه المثلّية بأسلوبٍ حضاريٍّ متميّز، خصوصاً في غرب إفريقيا^(٥).

ويعرّف العديد من الخبراء الدبلوماسية الروحية بأنها محاولة لحلّ الصراعات والنزاعات بين الدول وداخل حدود الدولة، من خلال الاعتماد على القيم الروحية للشعوب^(٦).

وقد امتدت الطرق الصوفية ذات المنشأ المغربيّ إلى غرب إفريقيا، وساهمت في دعم الروابط الدينية بين سكان المغرب والشعوب الإفريقية، وتستخدم المملكة المغربية تأثيرها الكبير في الطرق الصوفية، وبخاصّة الطريقة التيجانية التي تّوي ضريح مؤسسها الشيخ أحمد التيجاني بمدينة فاس، والطريقة القادرية، وهاتان الطريقتان منتشرتان كثيراً في موريتانيا ومالي والسنغال^(٧).

يساهم «المحدّد الدينيّ» في تدعيم علاقة المغرب بكثير من الدول الإفريقية، ذلك أنه قد أعاد صوغ علاقته بالتيجانيين الذين ينتشرون في مختلف البلدان الإفريقية على امتداد منطقة الساحل

والأمر نفسه يقال بشأن الماء، والزراعة، وإقامة البنيات التحتية^(٨).

وعلى صعيد التجارة الخارجية الثنائية؛ تضاعفت قيمة المبادلات بين المغرب وغينيا الاستوائية، إذ ازدادت الصادرات المغربية من ٢١ مليون درهم عام ٢٠٠٠م إلى ٧٨٩ مليون درهم ٢٠١٠م، ما جعل من هذا البلد أول شريك تجاريٍّ للمغرب على صعيد دول جنوب الصحراء^(٩).

وقد وقّع المغرب ومالي في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠م بروتوكولاً يخصّ مبدأ التعاون في مجال الشغل والتدريب، وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م جرى توقيع اتفاق تعاون: شمل ميادين: الشباب، والرياضة، والطفولة، وقضايا المرأة، وتكوين الأطر، وفي ٧ تموز/يوليو وقّع في مراكش اتفاق في قطاعات تحديث الإدارة وحماية البيئة والصناعة التقليدية^(١٠).

٢ - الدبلوماسية الروحية في خدمة الوحدة الترابية:

لم يكن البعد الدينيّ غائباً أثناء الجولة التي قام بها ملك المغرب في دول غرب إفريقيا يوم الجمعة ٥ يونيو ٢٠١٥م، قادته لكل من الغابون والسنغال وغينيا بيساو وساحل العاج^(١١)، فللمغرب علاقات دينية

(١) Point sur les relations du Maroc avec les pays de l'Afrique subsaharienne, Ministère de l'économie et des finances, Direction des Etudes et des Prévisions Financiers (Octobre 2008), p: 9.

(٢) Performance commercial du Maroc sur le marché de l'Afrique Subsaharienne, Ministère de l'économie et des finances, Direction des Etudes et des Prévisions Financiers (Avril 2012), p. 15.

(٣) "Maroc- Mali: Cooperationsoiled aux perspectives prometteuses, Lemag.ma", at: <http://www.lemag.ma/Maroc-Mali-Coopération-solideaux-perspectives-prometteuses-a80657.html>.

(٤) الزيارات الملكية لإفريقيا - ماي ٢٠١٥م، موقع البوابة

الوطنية، على الرابط: <http://www.maroc.ma/ar/content>

(٥) - عبد الإله الشباكي: «دور المحدد الديني في دعم العلاقات المغربية الإفريقية، الطريقة التيجانية نموذجاً»، الحوار المتمدن، ١٥ / ٧ / ٢٠٠٧م، على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=102773

(٦) يوسف لخضر: الدبلوماسية الروحية للمغرب تحقق مكاسب في غرب إفريقيا، الخميس، ٦ مارس ٢٠١٤م، موقع عواصم، على موقع: www.awassim.com

(٧) عبدالله مولود: «الموريتانيون يتحصنون أبعاد وانكاسات زيارة ملك المغرب لباماكو وأبيدجان المغرب يفعل محاور استقطاب إقليمية، تتجاوز أدوار موريتانيا والجزائر»، القدس العربي، ٢٤ / ٣ / ٢٠١٣م.

جدد العاهل المغربي التعبير عن إرادة المغرب القوية في مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل للأزمة المالية^(٣).

المغرب تعامل مع القضية المالية بنظرة واقعية، ومبنية على معرفة عميقة بالنسيج السياسي والإثني والثقافي المالي، والأزوادي كجزء لا يتجزأ منه، وعليه: فكل إقصاء للحركة الأزواوية من عناصر الحل في مالي، والتركيز فقط على دعم الحكومة المالية لا يمكن أن يعطي نتائج إيجابية فيما يخص وحدة مالي واستقرارها مستقبلاً، وهذا ما لا يريد المغرب والمجتمع الدولي الوصول إليه.^(٤)

٢ - محاربة العنف وأشكال التطرف: مالي نموذجاً:

في ظلّ الهواجس الأمنية يُطلّ الدور المغربي برأسه (برغم إصرار الجزائر على رفضه، في إطار استبعاد الرباط من أي دور أمني في منطقة الساحل الإفريقي، بحكم أنّ المغرب لا تربطه حدود برية بالمنطقة المتوترة والمتحركة، وليس عضواً في الاتحاد الإفريقي)، لكن للمغرب مكانته الإفريقية، وعلاقات ثنائية متينة مع معظم دول القارة، وبخاصة غربها، لذلك يجد نفسه معنياً بكل تطوراتها بسبب انعكاساتها المباشرة عليه، في ظلّ معركة الصحراء الغربية التي يخوضها منذ منتصف السبعينيات.

في سياق متصل؛ يذهب الطرف المغربي إلى ارتباط إشكالية التحالفات الظرفية ما بين الحركات الجهادية، وبخاصة تنظيم القاعدة بالساحل والصحراء، وحركة أنصار الدين

والصحراء، ودفع هذه العلاقة في اتجاه بناء علاقة جديدة، تقوم على تمكين أتباع الزاوية التيجانية من القيام بأدوار دبلوماسية تساهم في تقوية الروابط بين المغرب وبلدان إفريقية.

وقد ترأس الملك محمد السادس والرئيس المالي بوبكر كيتا عام ٢٠٠٨م حفل توقيع اتفاق؛ يخص تكوين ٥٠٠ إمام مالي لمدة سنتين على المذهب المالكي^(١)، وهو جانب حقق فيه المغرب بعض التميز، إذ سارعت دول أخرى إلى طلب المساعدة المغربية في مجال تكوين الأئمة، منها: ليبيا، ونيجيريا، وغينيا الاستوائية التي طلب رئيسها من الملك تكوين أئمتها بالمغرب^(٢).

إنّ التطورات الأخيرة في منطقة الساحل والصحراء، وانكفاء الجزائر- الدولة الجارة لمالي- على نفسها، وتراجع الدور البوركينابي في المصالحة المالية، كلّها عوامل تمنح المغرب الرسمي دوراً جديداً في الحوار الوطني المالي، وهو ما يفسر طلب الرئيس المالي إلى ملك المغرب أداء دور في هذه المرحلة التاريخية المهمة، وفي هذا السياق كان استقبال ملك المغرب لوفد الحركة الوطنية لتحرير الأزواد يوم الجمعة ٢١ يناير ٢٠١٤م؛ بغية الانخراط في الدينامية الإقليمية التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، وفق مقاربة واقعية وناجعة، كقيلة بالتوصل إلى حل نهائي ودائم للأزمة الحالية، كما

(١) "Maroc- Mali: Cooperation soiled aux perspectives prometteuses, Lemag.ma", at: 2014/2/17
www.lemag.ma/Maroc-Mali-Cooperation-solideaux-perspectives-prometteuses-a80657.html

(٢) "Après le Mali le Maroc va former des imams" :guinéens, le Matin, 13/ 2/ 2014, at www.lematin.ma/express/2014/apres-le-mali-lemaroc-va-former-des-imams-guineenes/196715.html

(٣) العاهل المغربي يطالب حركة ازواد بالحوار مع باماكو، صحيفة العرب ٢٠١٥/٠٢/٠٢م، على الرابط: www.alarab.co.uk/m/?id=1437

(٤) انغير بوبكر: لماذا احتضن المغرب أمازيغ مالي وتجاهل قضية أمازيغ الجزائر؟ موقع مشاهد، ١٠ فبراير ٢٠١٤م، على الرابط: machahid.info/?p=11997

تطرح عليه بجدية تطوير أدائه الدبلوماسي؛ بما يعزّز دوره الإفريقيّ المؤثّر في القضايا المصرية ذات الصلة بمصالح المغرب وريادته الإقليمية.

ويمكن للمغرب أن يركز في استثمار العناصر الآتية: (٤)

١- تجربته الطويلة، والخبرة التي راكمها الجيش المغربي في حرب الصحراء: الأمر الذي يجعل المشاركة المغربية عاملاً محمّداً لمصير الحرب في شمال مالي، فالبيئة الجغرافية والمناخ الصحراويّ والحرب غير النظامية؛ كلها عناصر خبرها الجيش المغربي وأثبت كفاءته في التعامل معها.

٢- السمعة الطيبة والانضباط: وقد تميزت بهما التشكيلات العسكرية المغربية في كلّ المشاركات التي أشرفت عليها الأمم المتحدة، ومن شأن هذين العنصرين أن يخلّقا ويدعّما أجواء الثقة بين الشعب الماليّ والقوى العسكرية التي جاءت لتحميه من العنف والانفصال.

٣- تجربة اللامركزية والجهوية التي قطع فيها المغرب أشواطاً: إذ من شأن اعتماد نظام الجهوية الموسّعة في مالي أن ينهي الصراع السياسيّ بين الحكومة المركزية والشمال الأزوادي الذي ظلّ يعاني التهميش والإقصاء من فرص التنمية، وستكون تجربة

الناشطة بمالي، وتنظيمات الجريمة غير المنظمة، والحركات الانفصالية، بالتحالف بينها وبين «جبهة البوليساريو»^(١).

وقد ساهمت استراتيجية ما يسمى الحرب على الإرهاب على المستوى الدوليّ، بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بأمريكا، في تنامي التوجّهات الرامية إلى تقوية دور التصوف الطراقي لمواجهة الحركات السلفية المتشددة، كما أدّت هجمات ١٦ مايو ٢٠٠٢م الإرهابية بالدار البيضاء، على المستوى الداخلي، إلى هذا الصعود اللافت للطرق الصوفية؛ بعد وضع خطة إعادة هيكلة الحقل الدينيّ التي اتخذت من التصوف السنّي أحد معالمها الأساسية في ضمان الأمن الروحيّ للمملكة، بل إنّ بعض المؤسسات البحثية الأمريكية اعتبرت أنّ الطرائق الصوفية المهادنة والمتحالفة مع الغرب، والتي تقبل بالقيم العلمانية، هي الوحيدة المؤهلة لتحمل توصيف الوسطية؛ من خلال توظيف مفهوم الإسلام الصوفي Le soufi-islamisme الذي يبتعد تماماً عن صياغة خطاب معاد للغرب^(٢).

تشكّل المشاركة الفعالة للمغرب فيما يسمى الحرب على الإرهاب في مالي فرصة مواتية^(٣)،

(١) د. الحسان بوقطار في حوار مع swissinfo.ch/الأوضاع في مالي تثير مخاوف إقليمية ودولية، ٠٦ نوفمبر ٢٠١٢م، على الرابط: www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=33887942

(٢) الخمالي بدر الدين: أزمة التصوف الطراقي بالمغرب، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ٢٥ أبريل ٢٠١٤م، على موقع: www.mominoun.com

(٣) يمكن للمغرب تصدير تجربته الفريدة في مكافحة التطرف والعنف بكلّ أشكاله، فهو من الدول التي عانت من العنف والتطرف منذ هجمات الدار البيضاء في ماي/مايو ٢٠٠٢م، والمغرب يعتمد على المقاربة الأمنية الاستباقية واليقظة الأمنية، وقد جنبت المغرب اعتداءات دموية مماثلة لـ «الجمعة الأسود» التي هزت باريس يوم ١٢ نونبر/نوفمبر ٢٠١٥م، بعد أن أظهرت التحريات المنجزة مع خلية «أشبال الجهاد»، التي أعلن عن تفكيكها، الخميس ١٨ فبراير ٢٠١٦م، أنها كانت متمزّمة تنفيذ عملية انتحارية نوعية

كانت تستهدف مصالح حيوية وطنية وعربية وغربية، سواء بالمملكة أو بالخارج، بالإضافة إلى حجز ترسانة مهمة من الأسلحة والذخيرة كانت بحوزة أعضاء الخلايا المسلحة المنفككة، وفككت المصالح الأمنية ١٥٢ خلية مسلحة منذ ٢٠٠٢م، من بينها ٢١ خلية منذ مطلع ٢٠١٣م، على ارتباط وتفيد بالمجموعات المسلحة بالساحة السورية العرفية، ولاسيما «داعش».

يعتمد المغرب أيضاً استراتيجية محاربة التطرف عبر الحوار مع الجماعات السلفية؛ بغية إقناعها بضرورة المراجعات الفكرية، ويحاول أيضاً تصدير نموذج «الإسلام المعتدل والوسطي» إلى الدول الإفريقية، وذلك عبر تكوين الأئمة وبناء المساجد.

(٤) سعيد الكحل: كيف للمغرب أن يستثمر بنجاح التدخل في مالي؟، موقع Sahara Question، تاريخ الدخول ٢٨ سبتمبر ٢٠١٣م، على الرابط: sahara-question.com

٧- الموقف المساند للقضية المالية الذي اتخذه المغرب على المستوى الأممي: حيث أسهم ترؤسه لمجلس الأمن خلال شهر دجنبر/ديسمبر ٢٠١٢م في إصدار القرار رقم ٢٠٨٥ الذي يقضي بنشر القوة العسكرية في مالي، وذلك لمساعدتها على استرجاع الشمال الذي سيطرت عليه التنظيمات المتطرفة، وخلف هذا الموقف المغربي ارتياحاً كبيراً في أوساط الشعب المالي الذي حافظ على احترام الجالية المغربية وسلامتها.

٨- العلاقة الطيبة بين المغرب ومالي: التي جعلت الرئيس المالي بالوكالة يطلب الدعم السياسي والعسكري من المغرب لمواجهة خطر الانفصال والعنف، ومن شأن هذه العلاقة أن تدعم تدخل المغرب لدى السلطة المالية لوقف أعمال الانتقام من المواطنين المحليين، أو من الرعايا العرب بتهمة التعاون مع التنظيمات المتطرفة.

وقد كان قرار المغرب سديداً أن يشارك في العمليات العسكرية التي خاضتها فرنسا والقوات الإفريقية تحت شعار: «القط المتوحش»؛ لعدة اعتبارات: - القضاء على العنف الذي أقام «إمارة» في شمال مالي؛ تمكثها من استقطاب العناصر المتطرفة في العالم، وتهدد الدول المجاورة التي تعاني الهشاشة والضعف المادي والعسكري، وضرب الإرهاب في مهده هو حماية لتلك الدول، ووقف لرحفه نحو حدود المغرب الجنوبية والشرقية.

- إن ووقوف المغرب إلى جانب مالي هو رسالة إلى الدول الإفريقية وشعوبها؛ مفادها أن المصالح الوطنية لا يمكن تحقيقها والدفاع عنها إلا بالعمل المشترك والتعاون البناء، وقد كان خطاب الملك في حفل تنصيب رئيس مالي واضحاً في التأكيد على الوفاء «لتقاليد العريقة والمشهود بها في مجال التعاون مع الدول الشقيقة جنوب الصحراء»، وكذا الالتزام بأنه «سيتم، بكل فعالية وعزم، نصيبه من هذه المسؤولية التاريخية».

الجهوية الموسعة مجالاً لتأهيل الأزوايين على ممارسة الحكم الذاتي الذي يطالبون به؛ في مقابل التخلي نهائياً عن فكرة الانفصال عن الوطن الأم.

٤- تجربة المصالحة الوطنية وجبر الضرر الجماعي التي راكمها المغرب: يمكن نقلها إلى الماليين من أجل تجاوز ماضي الصراع السياسي والإثني الذي طبع عقود ما بعد الاستقلال، وترك جروحاً عميقة في نفوس الأزوايين وذاكرتهم. وإذا كانت فرنسا تدعو الرئيس المالي إلى فتح حوار بين الجنوب والشمال؛ فليجعلها المغرب مناسبة لبسط تجربته على الأطراف المالية؛ تجسيراً للهوة وربحاً للهدوء والوقت؛ لإعادة بناء الثقة بما يحترم الخصوصية الثقافية لكل جهة، ويضمن الحقوق السياسية لكل الأطراف.

٥- العلاقات المتينة التي تربط بين أمازيغ المغرب وأزواد مالي: يمكن استثمارها في إطار الدبلوماسية الموازية لدعم جهود المصالحة، وتقوية الجبهة الداخلية لمواجهة الانفصال والتطرف، خصوصاً أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد تساند الوحدة الترابية للمغرب؛ برغم الضغوط التي مارسها الجزائر على قيادة الحركة من أجل تغيير موقفها، ولعلها أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت الجزائر تختص حركة أنصار الدين المتشددة بالمساندة المطلقة.

٦- الحياد الإيجابي للمغرب في الصراع الداخلي الذي عرفته مالي على مدى العقود الماضية: فالمغرب لم يكن طرفاً في هذا الصراع، ولم يدعم جهةً ضد أخرى، ومن شأن هذا الحياد أن يوفر الأجواء المناسبة لقيام المغرب بوساطة هادئة بين الأطراف المالية؛ للدخول في حوار سياسي بناءً، يمهد لمرحلة الانتخابات المقبلة التي حدّد لها الرئيس موعداً يوم ٢١ يوليوز/يوليو المقبل، ومن شأن هذه الوساطة أن تضمن مشاركة واسعة في هذه الانتخابات؛ تقطع عهد الانقلابات العسكرية.



يبدو من خلال تتبع السياسة الإفريقية للمملكة المغربية أنَّ الأبعاد الاقتصادية والدينية والثقافية والسياسية أصبحت أكثر وضوحاً وقوةً فيها، بالرغم من التغيرات التي شهدتها البيئة الدولية والداخلية للمغرب

المغربية أنَّ الأبعاد الاقتصادية والدينية والثقافية والسياسية أصبحت أكثر وضوحاً وقوةً فيها، بالرغم من التغيرات التي شهدتها البيئة الدولية والداخلية للمغرب (تداعيات الأزمة المالية العالمية، صدور دستور ٢٠١١م)؛ وهذا ما تدلُّ عليه الزيارات الملكية المتكررة للقارة الإفريقية، والتي أبرزت سعي المغرب الحثيث ليكون فاعلاً مؤثراً في التحولات التي يشهدها محيطه الإفريقي، كما بيّنت بجلاء الارتباط الوطيد بين السياسة الإفريقية للمغرب وتدعيم موقف المغرب فيما يخصَّ أولى المصالح الوطنية العليا للبلاد، ألا وهي قضية الصحراء.

ولا شك أنَّ الصراع بين عدد من البلدان المتنافسة على النفوذ الجيوسياسي داخل القارة الإفريقية بين القوى الدولية (أمريكا، وفرنسا، والصين)، والإقليمية (الجزائر، والصين، وتركيا) على وجه العموم؛ لم يغب عن صانعي السياسات

الخارجية بالمملكة المغربية ■

- تأمين الحزام الديني والروحي الوافي من التطرف؛ ذلك أنَّ الأمن الروحي للمغرب لا ينحصر داخل حدوده الجغرافية، وإنما يمتد إلى دول الجوار. ومن أجل أن يؤدي دوراً في هذه المعضلة؛ انفتح المغرب على أطراف الأزمة في مالي، من مسؤولين حكوميين، وقادة حركة الطوارق، حيث زار الرباط رئيس حكومة مالي الشيخ موديبيديار، ومسؤولون من «الحركة الوطنية لتحرير الأزواد»، كما ساندت الرباط الجهود الإقليمية والدولية لاحتواء الأزمة عبر تأييدها لتجمُّع دول غرب إفريقيا، ودعوته إلى تحركٍ دوليٍّ من أجل الإسراع بوضع حدٍّ لهذه الأزمة؛ من خلال منح بامako الحكم الذاتي للأزواد، وهو ما من شأنه أن يشجّع المجتمع الدوليّ على دعم مبادرته بمنح الصحراء حكماً ذاتياً؛ كحلٍ للنزاع المزمع مع «جبهة البوليساريو»^(١).

خاتمة:

يبقى التوجُّه الدبلوماسي المغربي تجاه إفريقيا تلمية اعتبارات اقتصادية آنية ملحة، في ظلَّ الأزمة الاقتصادية التي تعيش فيها أوروبا الشريك الأساس للقارة، فالمغرب يعتبر غرب إفريقيا الحديقة الخلفية لتحركاته الاستراتيجية، ومثالاً يُحتذى به كنموذج للتعاون «جنوب-جنوب»، خصوصاً أنَّ المغرب أصبح منذ وصول الملك محمد السادس سنة ١٩٩٩م ينأى بنفسه عن مشكلات العالم العربي وأزماته، والتي تفاقمت بحدة بعد الربيع العربي الذي أنتج جسماً عربياً ممزقاً^(٢).

ويبدو من خلال تتبع السياسة الإفريقية للمملكة

(١) د. الحسان بوقطار في حوار مع www.swissinfo.ch المرجع السابق.

(٢) بلاغ بخصوص إرجاء حقِّ المملكة المغربية في تنظيم دورة عادية للقمّة العربية، موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، www.diplomatie.ma/arab/Politique%3%A9trang%3%A8re/MondeArabe/tabid/1618/vw/1/ItemID/13098/language/en-US/Default.aspx